العدد الحادي عشر
(إصدار جديد)

أكتوبر 2018

المؤشرات الاقتصادية
Economic Indicators

بنك الاستثمار القومي
National Investment Bank

بنك الاستثمار القومي

قطاع الاستثمار والموارد

الدعم الفني للاستثمار

المؤشرات الاقتصادية

Economic Indicators

العدد الحادي عشر

أكتوبر ٢٠١٨

المحتويـات

رقم الصفحة	الموضـــــــــــــــوع
٥	**المقدمة** ....
٧	**أولا: أهم الأحداث الاقتصادية والاجتماعية للحكومة المصرية**..............................
١٧	**ثانيا: أهم مؤشرات الاقتصاد المصري** ....
١٨	١- مؤشرات الاقتصاد الحقيقي ....
١٩	٢- المؤشرات النقدية ....
٢٠	٣- أسعار الصرف..
٢١	٤- مؤشرات المالية العامة ....
٢٢	٥- قناة السويس..
٢٣	٦- مؤشرات السكان..
٢٥	**ثالثا: موضوعات العدد** ....
٢٦	١- الاقتصاد الرقمي وتأثيره في تنفيذ استراتيجية ٢٠٣٠ ....
٢٩	٢- الشمول المالي ودوره في الاقتصاد القومي..
٣١	٣- مستقبل العلاقات المصرية الصينية ....
٣٣	**رابعا: أهم ملامح بعض أنشطة البنك**..
٣٤	١. مساهمات البنك على المستوى الإجمالي...
٣٦	٢. الأوراق المالية ....

المقدمـــة:

تمر مصر بمرحلة انتقالية منذ يناير ٢٠١١. وتتأهب البلاد للإقلاع، بعد اكتمال تشكيل المؤسسات الديمقراطية الجديدة، جنبا إلى جنب مع السياسات الاقتصادية الصعبة والجيدة. ومن المعلوم أن إدارة الاقتصاد خلال هذه المرحلة الانتقالية ليست سهلة، ولكنها تمثل أمراً بالغ الأهمية للمضي قدما على الجبهة السياسية.

وقد قررت الإدارة الجديدة للبلاد منذ اضطلاعها بمهام منصبها في منتصف عام ٢٠١٤، اعتماد استراتيجية جديدة لمواجهة الاختلالات الرئيسية للاقتصاد الكلي، والنمو الاقتصادي البطيء، وارتفاع معدلات الفقر. ويتمثل جوهر هذه الاستراتيجية الجديدة في العمل بسياسات مالية ونقدية رشيدة. ومع ضخ موارد جديدة تأتي من الخارج، فإن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تحفيز الاقتصاد من خلال الاستثمار العام في البنية التحتية، وترشيد النفقات عن طريق إزالة التشوهات الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد المصري (دعم الطاقة على سبيل المثال) وإعادة تخصيص النفقات لصالح القطاعات الاجتماعية (مجال الصحة على سبيل المثال).

وفي ظل هذه الظروف، يسر بنك الاستثمار القومي إصدار هذه "المؤشرات الاقتصادية" الجديدة لإعطاء فكرة موجزة عن أهم التطورات التي تطرأ على القطاعات الاقتصادية الأساسية لمصر.

أولاً

أهم الأحداث الاقتصادية والاجتماعية للحكومة المصرية خلال الفترة (يوليو – سبتمبر 2018)

أولا: أهم الأحداث الاقتصادية والاجتماعية للحكومة المصرية خلال الفترة (يوليو – سبتمبر ٢٠١٨):

التاريخ	أهم الأخبار
٢٠١٨/٧/١	هالة السعيد: مؤتمر "مصر للتميز الحكومي ٢٠١٨"، سيشهد عرض تجارب حكومية مصرية مختلفة تطال قطاعات التميز الحكومي والإصلاح الإداري، وسيتم كذلك عرض لتجربة التميز في بناء المدن الذكية في مصر، مشاركة تجربة جامعة زويل الرائدة في مصر، وتجربة بنك مصر على عقود من التغيرات والتطورات في نماذج الإدارة.
٢٠١٨/٧/١	وزير المالية: بدء تنفيذ أكبر موازنة عامة في تاريخ مصـــر بحجم ١,٤٢ تريليون جنيه، وهو ما يرجع إلى زيادة مخصصات العديد من البرامج ذات البعد الاجتماعي.
٢٠١٨/٧/٢	المدير التنفيذي للبنك الدولي: ندعم مشـــروع مصـــر للتحول لمركز إقليمي لتداول وتجارة الغاز والبترول.
٢٠١٨/٧/٣	المركزي: ارتفاع الاحتياطي النقدي إلى ٤٤,٢٥٨ مليار دولار في نهاية شـــهر يونيو ٢٠١٨ مقابل ٤٤,١٣٩ مليار دولار، في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، بارتفاع قدره نحو ١١٩ مليون دولار.
٢٠١٨/٧/٣	وزير البترول: انخفاض مديونية الشـــركاء الأجانب الي ١,٢مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.
٢٠١٨/٧/٤	التخطيط: الضغوط التضخمية للإصلاحات الاقتصادية الأخيرة ستتلاشى بعد شهرين، كما حدث بعد قرار تعويم سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦.
٢٠١٨/٧/٤	رئيس اتحاد مصدري الأقطان بالإسكندرية: صـادرات مصر من الذهب الأبيض ترتفع بنحو ٣٧% حيث من المتوقع أن تصـل لنحو ٥٢ ألف طن في موسم٢٠١٧-٢٠١٨، الذي ينتهي في أغسطس.
٢٠١٨/٧/٧	وزارة المالية: الحكومة تســتهدف رفع الاحتياطي الأجنبي إلى ٥٠ مليار دولار خلال ٢٠٢٢/٢٠٢١.
٢٠١٨/٧/٨	الإحصـــاء: ٢,٢٦ مليار دولار صـــادرات مصـــر خلال شـــهر إبريل ٢٠١٨ بارتفاع ٣,٧%، مقابل ٢,١٨ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق.
٢٠١٨/٧/٨	رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصـــادرات والواردات: مليار و٧٠٥ مليون دولار قيمة الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية خلال الفترة من يناير حتى مايو ٢٠١٨، بزيادة قدرها ١٦%.
٢٠١٨/٧/٩	وزير التجارة: ٦٠% زيادة في الصـادرات المصـرية السـلعية للسـوق الصـيني خلال ٢٠١٧، حيث بلغت قيمتها نحو ٤٠٨ مليون دولار، مقارنة بنحو ٢٥٥ مليون دولار خلال عام ٢٠١٦.

التاريخ	أهم الأخبار
٢٠١٨/٧/٩	وزارة الزراعة: حجم الاستهلاك المحلى من الأرز ٣ ملايين طن، وفرق الاستهلاك والإنتاج ليس كبيرا ويمكن تعويضه بزيادة الإنتاج.
٢٠١٨/٧/١٠	الإحصاء: التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في الحضر يقفز إلى ١٤,٤% في يونيو٢٠١٨ مقابل ١١,٤% في مايو ٢٠١٨ نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات.
٢٠١٨/٧/١٠	مدير معهد التخطيط القومي: مصر تحتاج ضخ استثمارات تفوق ٧٥٠٠ مليار جنيه لتحقيق النمو المطلوب وفقا لاستراتيجية ٢٠٣٠.
٢٠١٨/٧/١٢	مصرفيون وخبراء اقتصاد: عوائد أذون وسندات الخزانة المصرية ترتفع لأعلى مستوياتها في عام مع تخارج المستثمرين الأجانب من الأسواق الناشئة.
٢٠١٨/٧/١٤	صندوق النقد: حصيلة الضرائب في مصر تتجاوز تريليون جنيه بعد عامان، وذلك بدفع من الإصلاحات التي تجريها لتعظيم موارد الموازنة العامة للدولة.
٢٠١٨/٧/١٦	رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات: فارق السعر في الأجهزة الكهربائية يتراوح ما بين ٧% إلى ٨% بعد ارتفاع أسعار الطاقة والمحروقات.
٢٠١٨/٧/١٨	وزارة الاسكان: منحة بـ ٣٠ مليون يورو لتطوير البنية التحتية من مرافق عامة وخدمية في ٩ مناطق عشوائية في منطقة القاهرة الكبرى خلال السنوات الأربع القادمة.
٢٠١٨/٧/١٩	هالة السعيد: تلقي بيان مصر أمام مجموعة الـ ٧٧ والصين، خلال الحدث الذي نظمته مصر بصفتها رئيس المجموعة حاليا بعنوان «الاقتصاد الأخضر وتوظيف الشباب».
٢٠١٨/٧/٢٠	البنك الدولي: يشيد بالإصلاحات الاقتصادية المصرية ويؤكد حرصه على تقديم دعم متكامل للمشروعات التنموية في مصر والتي تلبى احتياجات المواطنين خاصة الفئات الأكثر احتياجاً.
٢٠١٨/٧/٢١	وزيرتا التخطيط والاستثمار تبحثان مع البنك الدولي دعم الصندوقان «المصري السعودي» و«السيادى المصري» خاصة في المشروعات التي سينفذها الصندوقين في شبه جزيرة سيناء.
٢٠١٨/٧/٢٢	التخطيط: تكريم ٧٥ متدربًا من القيادات في برنامج تدريب مهارات القيادة.
٢٠١٨/٧/٢٢	«قطاع الأعمال» تخطط للتخلي عن أصول بقيمة ٧٥ مليار جنيه، واستغلال أكثر من نصفها في سداد مديونيات تاريخية لصالح بنك الاستثمار القومي، والكهرباء، والغاز.

التاريخ	أهم الأخبار
٢٠١٨/٧/٢٤	الرئيس السيسي يفتتح ثلاث محطات جديدة لتوليد الكهرباء بتكلفة إجمالية ستة مليارات يورو (سبعة مليارات دولار)، في إطار خطة البلاد للتنمية، وتقع الاولي في العاصمة الإدارية الجديدة والثانية في البرلس بدلتا مصر والثالثة في بني سويف.
٢٠١٨/٧/٢٥	البنك المركزي المصري: ارتفاع ودائع المصريين بالبنوك – بما فيها الودائع الحكومية – خلال ٩ أشهر، بنحو ٤٤٢ مليار جنيه خلال الفترة من يوليو ٢٠١٧ حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨.
٢٠١٨/٧/٢٥	المجلس التصديري لمواد البناء: ٩% زيادة في صادرات مواد البناء لتسجل ٢,٨ مليار دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٢,٦ مليار دولار في نفس الفترة من عام ٢٠١٧
٢٠١٨/٧/٢٦	نائب وزير المالية: نمو الاقتصاد يتخطى الـ ٥% لأول مرة منذ ١٠ سنوات، وتحقيق فائض أولى بالموازنة العامة للدولة منذ ١٥ عاما بقيمة ٤ مليارات جنيه بنسبة ٠,١% لأول مرة أيضاً.
٢٠١٨/٧/٢٦	خبير سياحي: ٤٠% تحسن في حركة السياحة الوافدة بفضل زيادة عدد السائحين من ٥ أسواق أوروبية، تعد أهم الأسواق للسياحة المصرية، هي أوكرانيا وإيطاليا وفرنسا وانجلترا وألمانيا.
٢٠١٨/٧/٢٩	المجلس التصديري للملابس الجاهزة: ارتفاع صادرات الملابس الجاهزة بنسبة ٩% عن النصف الأول من عام ٢٠١٨ (يناير/يونيو) مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٧.
٢٠١٨/٧/٣٠	وزارة التموين: أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية التوجيه الوزاري رقم ١٩ لعام ٢٠١٨ بفتح تسجيل المواليد الذين لم يتم إضافتهم إلى بطاقات ذويهم التموينية اعتبارا من مواليد ٢٠٠٥، وذلك تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية بمراعاة البعد الاجتماعي لمحدودي الدخل.
٢٠١٨/٧/٣٠	البنك المركزي المصري: يتوصل لاتفاق، بشأن هيكلة ودائع إماراتية بقيمة ٤ مليارات دولار، كان قد حصل عليها عامي ٢٠١٣، ٢٠١٥، بزيادة آجال استحقاق شرائح الوديعتين لعامي ٢٠٢١، ٢٠٢٣بدلا من العام الحالي ٢٠١٨.
٢٠١٨/٧/٣١	وزارة المالية المصرية: تثبت الدولار الجمركي عند ١٦ جنيهاً حتى ٣١ أغسطس ٢٠١٨
٢٠١٨/٨/٣	وزارة التخطيط: معدلات النمو القطاعية في مؤشرات العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، تحقق نمواً موجباً في كافة القطاعات للمرة الأولى منذ عشر سنوات.

التاريخ	أهم الأخبار
٢٠١٨/٨/٣	المركزي: ارتفاع الاحتياطي النقدي إلى ٤٤,٣١٥ مليار دولار في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨ مقابل ٤٤,٢٥٨ مليار دولار، في نهاية شهر يونيو ٢٠١٨.
٢٠١٨/٨/٤	رئاسة الوزراء: تعيين الدكتورة هالة السعيد محافظا لمصر بمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية والدكتور محمد معيط وزير المالية محافظا مناوبا.
٢٠١٨ /٨/٤	رئيس هيئة الاستثمار: إنشاء أول شركة شخص واحد بمصر منذ ١٠٠ عام، بعد تعديل قانون الشركات، والذي وافق عليه البرلمان خلال الفترة الماضية.
٢٠١٨/٨/٥	التخطيط: ارتفاع الصادرات غير البترولية بالعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بمعدل نمو بلغ نسبة ١٢,٣% لارتفاع قيمتها لتبلغ ٢٤,١ مليار دولار وذلك مقارنة بـ ٢١,٣ مليار دولار عن العام ٢٠١٧/٢٠١٦.
٢٠١٨/٨/٦	"فيتش" تؤكد على "النظرة المستقبلية الإيجابية" للاقتصاد المصري وعلى درجة التصنيف الائتماني بكل من العملتين الأجنبية والمحلية عند درجة B.
٢٠١٨/٨/٧	البورصة تجرى جلسة تجريبية لنظام التداول على الأسهم الأقل عن ٢ جنيه، وذلك للتعديلات المقترحة على أنظمة التداول الخاصة بالعلامة العشرية الثالثة لعملة التداول.
٢٠١٨/٨/٧	الرقابة المالية: تحدد شروط وقواعد وإجراءات الترخيص للشركات بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر.
٢٠١٨/٨/٨	وزيرة التخطيط لاتحاد المستثمرين: نستهدف زيادة مساهمة الصناعة في النمو من ١٥% حاليا لنحو ٢٠% في عام ٢٠١٩/٢٠١٨.
٢٠١٨/٨/٩	الإحصاء: التضخم السنوي لأسعار المستهلكين بالمدن المصرية انخفض إلى ١٣,٥% في يوليو ٢٠١٨ من ١٤,٤% في يونيو ٢٠١٨.
٢٠١٨/٨/٩	الإحصاء: ٤,٢ مليار دولار صادرات مصرية لخمس دول أبرزها أمريكا خلال الفترة من يناير – مايو ٢٠١٨، مقارنة بنحو ٤ مليار دولار خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠١٧.
٢٠١٨/٨/١٢	السيسي يفتتح قناطر أسيوط الجديدة بتكلفة ٦ مليارات جنيه، والتي تعد ثالث أكبر مشروع مائي مقام على نهر النيل، بعد السد العالي وقناطر نجع حمادي.
٢٠١٨/٨/١٣	وزير المالية: يعد المستثمرين بالنظر في الضريبة العقارية على المصانع، وسرعة صرف المساندة التصديرية، وضم الاقتصاد غير الرسمي "الموازي" تحت مظلة الاقتصاد الرسمي.

التاريخ	أهم الأخبار
٢٠١٨/٨/١٣	الأزمة التركية ترفع استثمارات الأجانب في أدوات الدين المصرية.
٢٠١٨/٨/١٣	وزارة التخطيط توقع مذكرة بين "رواد ٢٠٣٠" والجامعة الأمريكية لتنفيذ برنامج "إتقان مهارات العمل لرجال الأعمال"، والذي يسعي لتحفيز وإثراء ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في مصر.
٢٠١٨/٨/١٣	وزير المالية: ٤,٥ مليار جنيه إتاحات عاجلة للسلع التموينية والتأمين الصحي، عن شهر يوليو ٢٠١٨.
٢٠١٨/٨/١٤	٣٢٠ مليون دولار اجمالي عائدات الحكومة من ذهب السكري، تحت بندي حساب أرباح مشروع ذهب السكرى، والإتاوة، منذ بدء تشغيل المشروع في ٢٠١٠ حتى الآن.
٢٠١٨/٨/١٤	مشروعات جديدة بشرق بورسعيد بقيمة ٧٠ مليون يورو، لتنمية وتطوير المساحة المخصصة لها من قبل المنطقة الاقتصادية، والبالغة ١٦ مليون متر مربع.
٢٠١٨/٨/١٦	وزيرة التخطيط: انخفاض معدل البطالة ٩,٩% بالربع الأخير من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، حيث شهد عدد المشتغلين ارتفاعا بنسبة ٢%.
٢٠١٨/٨/١٦	قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم ١٦ أغسطس ٢٠١٨ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١٦,٧٥% و١٧,٧٥% على الترتيب، والإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٧,٢٥%.
٢٠١٨/٨/١٦	اجتماع رئاسي لبحث خطط جذب استثمارات جديدة، حيث استعرضت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي خلال الاجتماع مؤشرات الاستثمار المحلي والأجنبي، وتطورات إنشاء المناطق الاستثمارية والحرة الجديدة، وخطط جذب المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات .
٢٠١٨/٨/١٧	وزارة التخطيط: تخصيص ٨٩ مليار جنيه لتنفيذ برامج التعليم قبل الجامعي بخطة عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ويستحوذ برنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الأساسي على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج بنحو نسبة ٦٦%.
٢٠١٨/٨/١٧	وزيرتا الاستثمار والبيئة تبحثان مع البنك الدولي توفير منح للبيئة، في إطار برنامج إدارة التلوث وصحة البيئة، والذي يهدف لوضع خطة واستراتيجية لإدارة جودة الهواء بالمدن الكبرى.

التاريخ	أهم الأخبار
٢٠١٨/٨/٢٠	المعهد القومي للإدارة يختتم برنامج تعزيز مبادرات الإصلاح في الإدارة العامة - التخطيط والابتكار في الجهات الحكومية، وذلك في إطار استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠ وما تتضمنه من محور الشفافية وكفاءة المؤسسات، واستهدف البرنامج التدريبي تزويد المشاركين بالمعرفة والمهارات اللازمة التي تمكنهم من المشاركة في عملية التخطيط لمنظماتهم، واقتراح بعض المبادرات المبتكرة والقابلة للتنفيذ داخل المنظمة.
٢٠١٨/٨/٢٢	هالة السعيد: خطة ٢٠٢٢/٢٠١٨ تهدف إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد، وتستهدف توفير ٧٨٠ ألف فرصة عمل وزيادة معدل الاستثمار من ١٦,٩% إلى ٢٥,٦% في ٢٠٢٢.
٢٠١٨/٨/٢٣	وزارة التخطيط: لجنة تضم قانونيين واقتصاديين لإعداد النظام الأساسي لصندوق مصر السيادي، فضلًا عن تحديد الأسس والقواعد لاختيار العاملين به.
٢٠١٨/٨/٢٤	البنك المركزي: ارتفاع ودائع القطاع المصرفي بقيمة ١٠,٨ مليار جنيه خلال مايو ٢٠١٨ مقارنة بأبريل ٢٠١٨.
٢٠١٨/٨/٢٦	بروتوكول تعاون بين التخطيط وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية لتطبيق الحوكمة، في إطار سعى الحكومة إلى تعضيد نظم الحوكمة والحد من الفساد.
٢٠١٨/٨/٢٧	التخطيط: الصندوق السيادي لمصر سوف يستثمر في ٥ قطاعات خلال انطلاقته الأولى، وهي: السياحة والتصنيع والبتروكيماويات والأدوية والاعمال الزراعية، ولن يكتفى بهذه القطاعات حيث يستكشف لاحقا الفرص الدولية.
٢٠١٨/٨/٢٨	التخطيط: الحكومة تخصص ٢٧٥ مليار جنيه لتنمية شبة جزيرة سيناء حتى ٢٠٢٢.
٢٠١٨/٨/٣٠	وزارة المالية: استمرار تأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية على تعاملات البورصة لمدة ٣ سنوات حتى عام ٢٠٢٠.
٢٠١٨/٨/٣٠	١٠% نموا في قطاع التشييد والبناء بمصر خلال عام ٢٠١٧، مقارنةً بمتوسط معدل النمو السنوي على مدار الأربع سنوات الماضية، والذى بلغ ٥,٣%.
٢٠١٨/٨/٣٠	يؤدي اليوم المحافظين الجدد ونوابهم اليمين الدستورية أمام الرئيس عبد الفتاح السيسي، بقصر الاتحادية.
٢٠١٨/٨/٣٠	وزيرة التخطيط: ٢١٧ مليار جنيه استثمارات موجهة لقطاع الزراعة بخطة التنمية المستدامة متوسطة المدى ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١.
٢٠١٨/٨/٣٠	البنك المركزي: ارتفاع تحويلات المصريين الى ٢٦,٥ مليار دولار خلال ٢٠١٧-٢٠١٨، مقابل ٢١,٩ مليار دولار في السنة المالية السابقة بزيادة قدرها ٤,٦ مليار دولار بنسبة نحو ٢١,١%.
٢٠١٨/٩/٢	وزارة الاستثمار تعتزم إنشاء ٤ مناطق حرة بتكلفة ٣,٢ مليار جنيه.

التاريخ	أهم الأخبار
٢٠١٨/٩/٢	وزيرة التخطيط: إطلاق منصة تقديم خدمات المحمول - تطبيق خدمات مصر خلال ديسمبر ٢٠١٨ ويتوافر به حاليا نحو ثلاثين خدمة.
٢٠١٨/٩/٣	وقعت "حملة المليون سائح صيني لمصر" برئاسة الدكتور هاني الشرقاوي رئيس المجموعة المصرية للاستثمار بالصين بروتوكول تعاون سياحي مع رئيس اتحاد الغرف التجارية الصيني لجذب ٣٥٠ ألف سائح.
٢٠١٨/٩/٣	الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات: ١,٨ مليار دولار إجمالي صادرات مصر غير البترولية خلال يوليو٢٠١٨.
٢٠١٨/٩/٣	المركزي: ارتفاع الاحتياطي النقدي إلى ٤٤,٤١٩ مليار دولار في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٨ مقابل ٤٤,٣١٥ مليار دولار، في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨، بارتفاع قدره نحو ١٠٤ مليون دولار.
٢٠١٨/٩/٣	التخطيط: ١٣٣ مليار جنيه استثمارات لقطاع الكهرباء بخطة ٢٠١٨-٢٠١٩ بنحو ١٤,١% من الاستثمارات الإجمالية للخطة.
٢٠١٨/٩/٥	اليورومنى: ٢٠١٨ تحمل العديد من الأخبار السارة لمصر على المستوى الاقتصادي، خاصة مع تطبيق الحكومة المصرية لبرنامج إصلاح اقتصادي طموح يهدف إلى الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي وتقليل البطالة، أدي لرفع التصنيف الائتماني لمصر على المستوى الدولي، كما يشهد السوق المالي في مصر ارتفاعاً ونمواً كبيرين عند مقارنة ذلك بالأوضاع قبل عام، كما تعهدت الحكومة بمعدل نمو ٨% بحلول ٢٠٢٢.
٢٠١٨/٩/٦	الإحصاء: ارتفاع الدعم لـ ١٥٠,٧ مليار جنيه و٧٧,٥% منها للتموين والبنزين خلال الفترة من يوليو ٢٠١٧ حتى ابريل ٢٠١٨.
٢٠١٨/٩/٦	وزارة المالية: تشغيل ماكينة صراف آلي لتوفير الفكة بمحطة مترو الشهداء.
٢٠١٨/٩/٩	وزارة البترول: زيادة انتاج مصر من الغاز الطبيعي ١٠% ليبلغ ٦,٦ مليار قدم مكعب يوميا من حقل ظهر البحري.
٢٠١٨/٩/٩	هيئة السكك الحديدية: تفعيل الرسوم التي كان يتم فرضها على "كراتين" الركاب بمختلف أنواعها، بقيمة تتراوح بين ١٠ و ٤٠ جنيها، وفقا للحجم.
٢٠١٨/٩/١٠	الإحصاء: التضخم السنوي لأسعار المستهلكين بالمدن المصرية ارتفع إلى ١٤,٢% في أغسطس ٢٠١٨ من ١٣,٥% في يوليو ٢٠١٨.
٢٠١٨/٩/١٠	من الخطاطبة بالفيديو كونفرانس: السيسي يفتتح عددا من المشروعات القومية للطرق في العديد من المحافظات بتكلفة ٧,٩ مليار جنيه.

أهم الأخبار	التاريخ
وزيرة التخطيط: حزمة إجراءات حكومية جديدة لضبط النمو السكاني أهمها برنامج ٢كفاية، مؤكدة أنه إذا ما استمر تنامي السكان على هذا النحو المتسارع لوصل تعداد مصر إلى نحو ١٣٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠.	٢٠١٨/٩/١٠
الرئيس السيسي يصدر القرار رقم ٤١٩ لسنة ٢٠١٨ بتعديل التعريفة الجمركية لعدد من السلع المستوردة، باستثناء اللمبات الليد وألبان الأطفال.	٢٠١٨/٩/١٢
وزارة التجارة والصناعة: تستهدف النمو بمعدل الصادرات المصرية خلال النصف الثاني من يوليو الي ديسمبر ٢٠١٨ بنحو ١٥: ٢٠% مقارنة بالنصف الأول، عبر تكثيف البعثات التجارية واستقدام وفود أجنبية، والمشاركة في المعارض الدولية.	٢٠١٨/٩/١٢
شنايدر الفرنسية للطاقة: متواجدة في مصر منذ ٣٠ عاما وتسعى للدخول في ٩٠% من مشروعات الطاقة في مصر، حيث تعتمد استراتيجية الدولة على تنويع مصادر الطاقة، من الطاقة المتجددة، وطاقة الفحم، والطاقة النووية.	٢٠١٨/٩/١٣
بنك دولي: مصر أفضل بلد إفريقي في مناخ الاستثمار، في آخر تقارير بنك «راند ميرشانت»، تم اختيار مصر؛ كأفضل دولة في إفريقيا في «الاستثمار»، لتسبق دولتي جنوب إفريقيا والمغرب، في تفضيلات التقرير الاقتصادي.	٢٠١٨/٩/١٦
إيكونيميست: تراجع تقديراتها لمعدلات التضخم في مصر، حيث صرحت إن مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين سجل تراجعًا عما كانت تتوقعه، على الرغم من رفع الدعم الجزئي عن الوقود في يونيو ٢٠١٨، متوقعة أن ينخفض التضخم لنحو ٧,٩% في ٢٠٢٢.	٢٠١٨/٩/١٧
وزيرة التخطيط: ١٣٠ مليار جنيه جُملة تكلفة برامج التموين والتجارة الداخلية خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩، موضحة أن برنامج ضمان الأمن الغذائي يعد من أهم تلك البرامج والذي يهدف إلى توفير السلع الاستراتيجية بأسعار مناسبة في إطار خطة الدعم السلعي، وتكوين مخزون غذائي يُؤمّن الحد الأدنى من السلع الاستراتيجية، وإحداث توازنات في سوق السلع منعاً للممارسات الاحتكارية.	٢٠١٨/٩/١٧
وزير البترول والثروة المعدنية: صناعة الغاز الطبيعي شهدت نقلة نوعية بعد وضع عدد من الاكتشافات الكبرى على خريطة الإنتاج، حيث تحقق كشفين للغاز في البحر المتوسط ودلتا النيل، و١٦ كشفا في الدلتا الأرضية والصحراء الغربية، وجاري تنفيذ ١٠ مشروعات بـ٥,٦ مليار دولا خلال عام ٢٠١٨.	٢٠١٨/٩/١٨

أهم الأخبار	التاريخ
البنك الدولي يوافق على دعم مصر بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لاستكمال "برنامج خدمات الصرف الصحي المستدامة بالريف"، في إطار توسيع جهود الحكومة لزيادة توفير خدمات الصرف الصحي وتحسينها في المناطق الريفية في المحافظات الأكثر احتياجا في مصر.	٢٠١٨/٩/٢٣
صندوق النقد العربي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد المصري للعام الجاري إلى ٥%، بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العربي الذي صدر أمس ويتوقع كذلك استمرار النمو ليصل إلى مستوى ٥,٥% في العام المقبل.	٢٠١٨/٩/٢٤
وزيرة التخطيط: ربط ٢١ جهة حكومية بمشروع المحول الرقمي، حيث اشارت الوزيرة إلى أن استخدام قواعد البيانات الرقمية قد شكّل ضرورة مُلحة للمؤسسات المختلفة، في ظل كم الاستفادة والنتائج التي تنعكس على المؤسسة فور اعتمادها على قواعد البيانات الرقمية.	٢٠١٨/٩/٢٥
صرحت وزيرة التخطيط إن الاقتصاد المصري لن يتأثر سلبا بتداعيات أزمة الأسواق الناشئة حال كانت عابرة، لافتة إلى أن تصنيف الأزمة على أنها عابرة، أم مستمرة، أو طويلة المدى، لن يحدث قبل يناير المقبل.	٢٠١٨/٩/٢٦
قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها اليوم، الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١٦,٧٥% و١٧,٧٥% على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٧,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٧,٢٥%.	٢٠١٨/٩/٢٧
وزارة التخطيط: زيادة قيمة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصل عام ٢٠٣٠ الي ٩,٣ مليار جنيه.	٢٠١٨/٩/٣٠
وزير المالية: استمرار تثبيت سعر الدولار الجمركي بشهر أكتوبر عند ١٦ جنيه، بداية من أول أكتوبر ٢٠١٨ ولمدة شهر.	٢٠١٨/٩/٣٠
القطاع المصرفي المصري في المرتبة الرابعة عربياً، أعلن الأمين العام لاتحاد المصارف العربية ان القطاع المصرفي المصري يحتل المرتبة الرابعة بين القطاعات المصرفية العربية من حيث حجم الأصول، والمرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية للدول العربية غير النفطية، ويستحوذ على نحو ٨% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي، و٩% من ودائعه.	٢٠١٨/٩/٣٠

ثانياً
أهم مؤشرات الاقتصاد المصري

١- مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

الناتج المحلي الحقيقي
خلال يوليو ٢٠١٧/ مارس ٢٠١٨

الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج يوليو – مارس ٢٠١٧ / ٢٠١٨ (التسعة شهور الأولى) ٣٢٧٢,٩ مليار جنيه

الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق يوليو – مارس ٢٠١٧ / ٢٠١٨ (التسعة شهور الأولى) ٣٣٦٢,٩ مليار جنيه

الناتج المحلي الحقيقي
على أساس سنوي

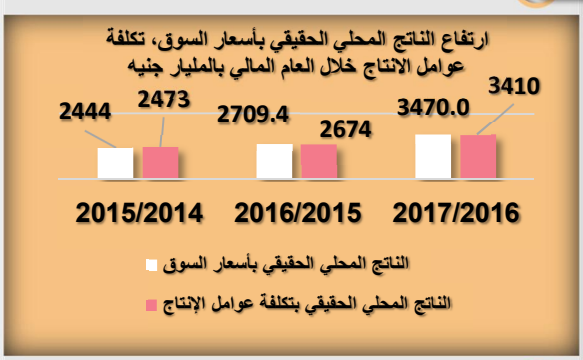

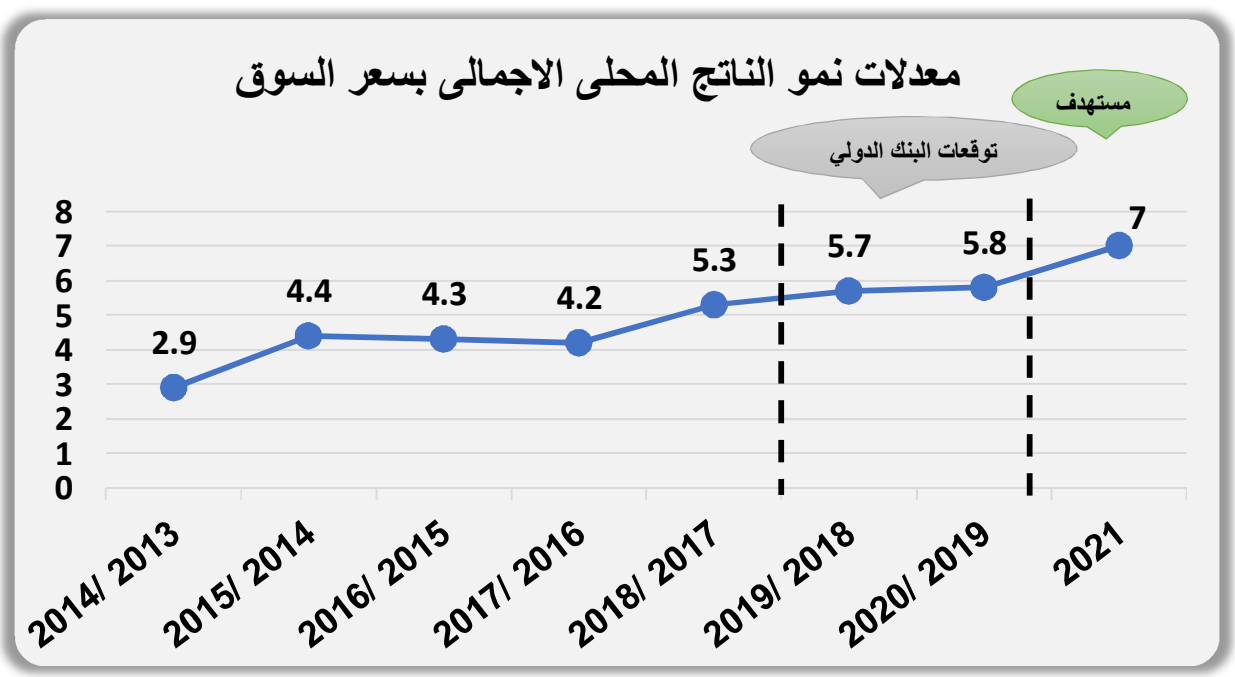

٢– المؤشرات النقدية

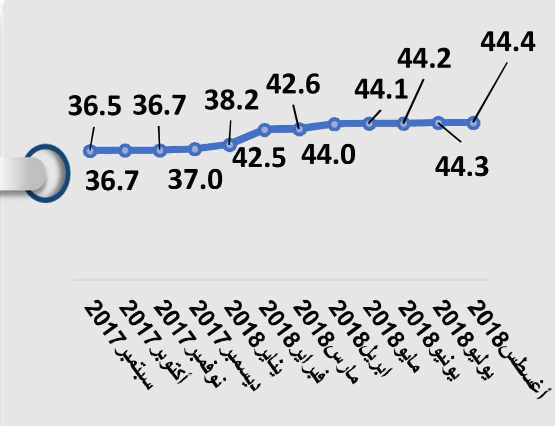

ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بالمليار دولار

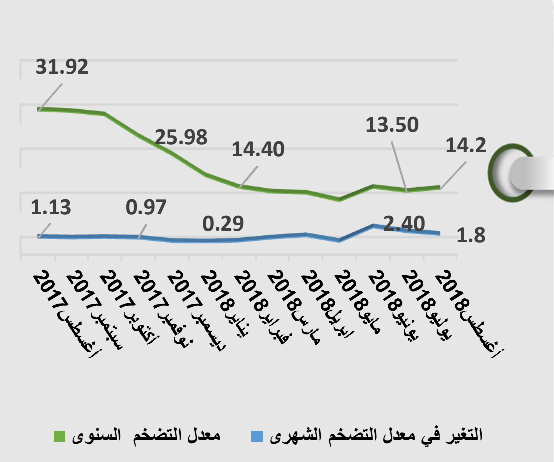

انخفاض معدلات التضخم لإجمالي الجمهورية
(سنوي وشهري) لأسعار المستهلكين ٪

تطور أسعار الكوريدور (الإيداع والاقتراض) وسعر خصم البنك المركزي ٪

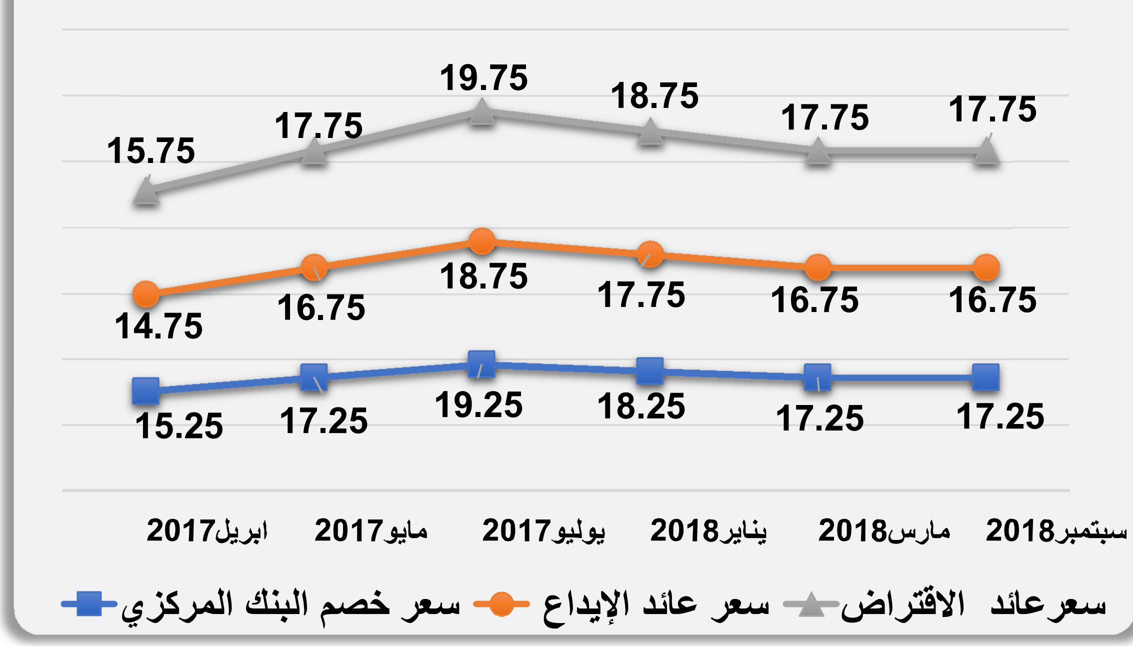

٣– أسعار الصرف

متوسط أسعار صرف العملات محليا على أساس سنوي

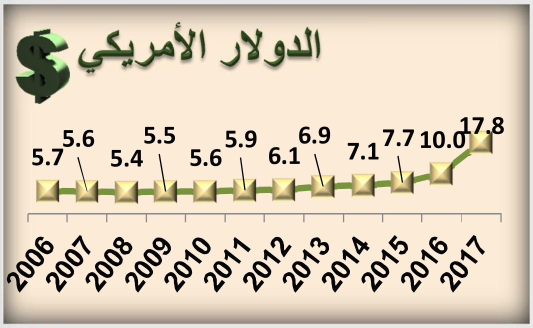

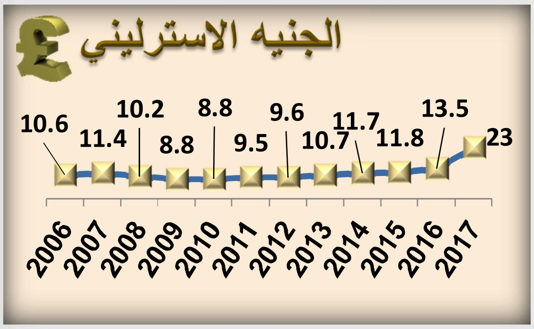

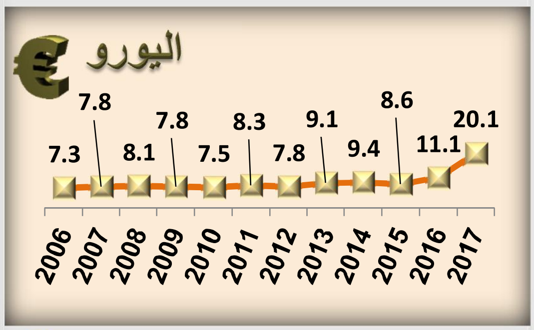

متوسط أسعار صرف العملات محليا على أساس شهري

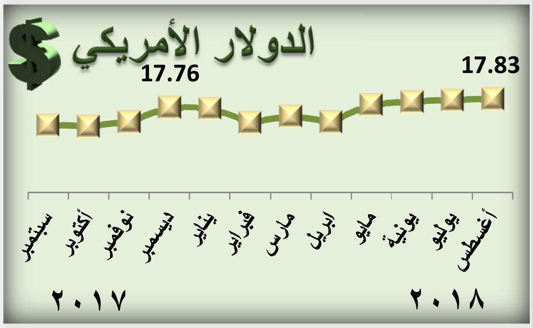

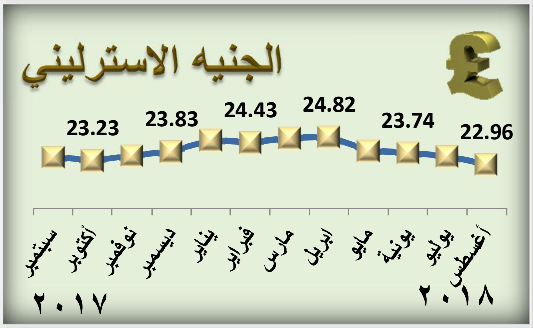

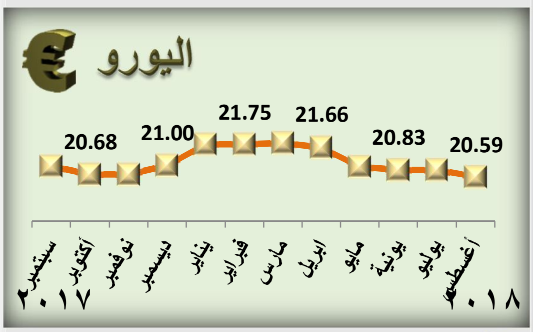

٤- مؤشرات المالية العامة

العجز الكلى

تراجعت نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي لتحقق نحو ٧,٩% خلال الفترة (يوليو-مايو) ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٩,٣٠% خلال نفس الفترة للعام السابق

الإيرادات والمصروفات

- نمو الإيرادات خلال الفترة من (يوليو-مايو) ٢٠١٨/٢٠١٧ بمعدل ٣٥,٧٠% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق
- حققت المصروفات معدل نمو بلغ ٢٣,٥% عن الفترة من (يوليو-مايو) ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق

تطور الإيرادات والمصروفات

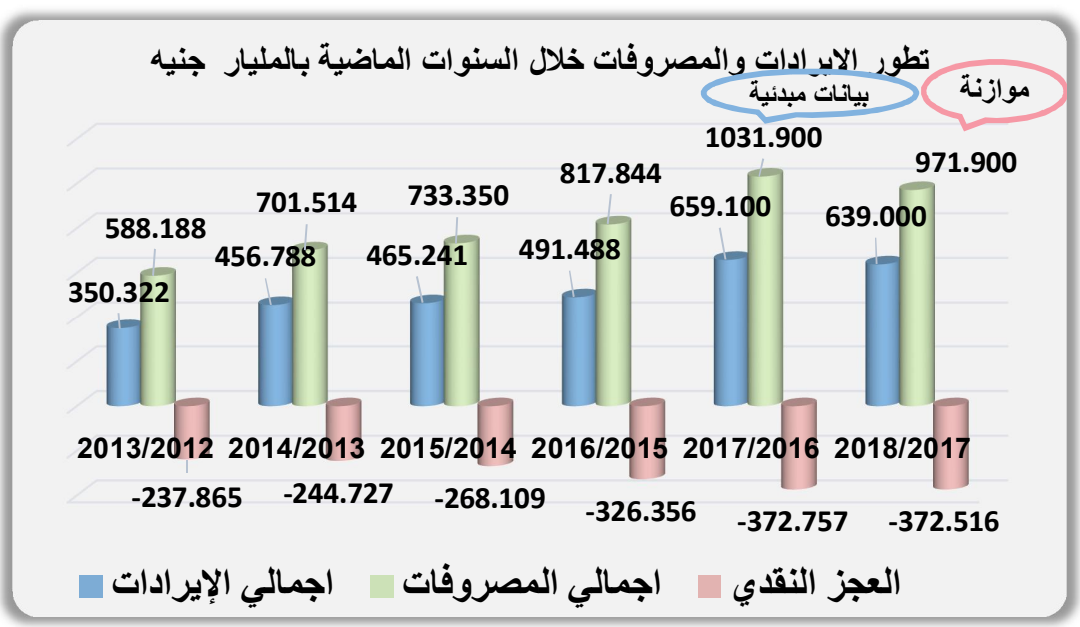

٥- قناة السويس

	ناقلات البترول العابرة	سفن أخرى عابرة
يوليو ٢٠١٨	٤٠٦	١١٣٤
يوليو ٢٠١٧	٣٦٥	١٠٨٨

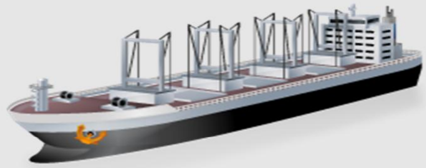

عائدات قناة السويس بالمليار جنيه

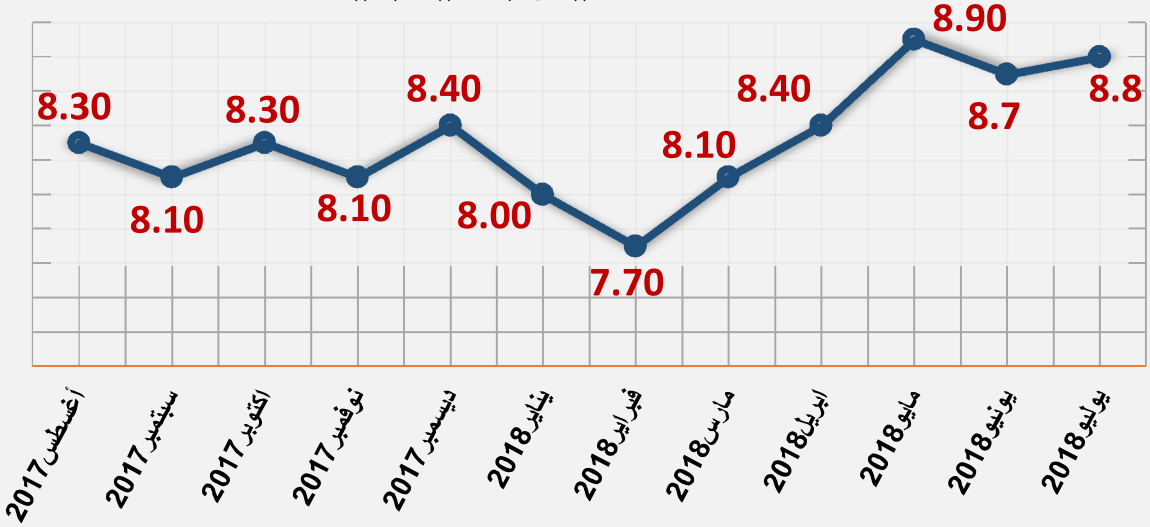

٦- مؤشرات السكان

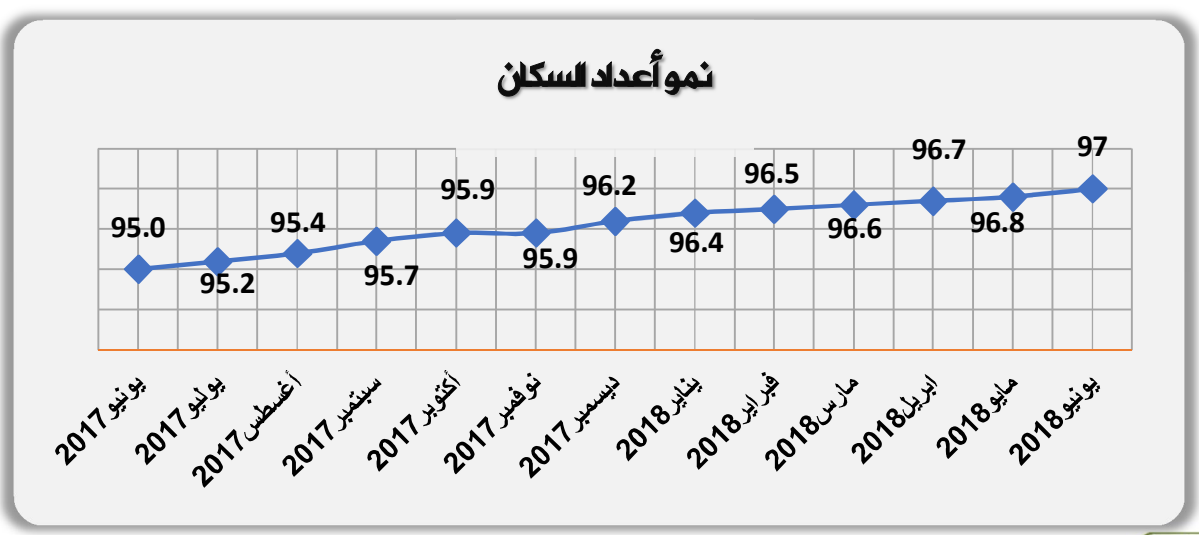

ثالثاً

موضوعات العدد

١- الاقتصاد الرقمي وتأثيره في تنفيذ استراتيجية ٢٠٣٠:

في تقرير صادر عن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تبين إن البيانات الخاصة بالنمو الاقتصادي تشير إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي من ٤,٣% عام ٢٠١٦-٢٠١٧، إلى ٥,٣% عام ٢٠١٧-٢٠١٨، وهي معدلات مرتفعة غير مسبوقة لفترات ممتدة لعشر سنوات وتحديداً منذ العام المالي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي آنذاك ٧,٢%، فيما بلغ معدل النمو السنوي ٤,٦% خلال السنوات الأربع الماضية ٢٠١٤ – ٢٠١٥ – ٢٠١٦ – ٢٠١٧. وساهم قطاع الاتصالات في نمو الناتج المحلى بعدما حقق نمواً في حدود ١٠% خلال ٢٠١٧-٢٠١٨. وأشار التقرير، إلى أن هذا التطور في معدل النمو الاقتصادي يكشف التأثير الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة على أداء الاقتصاد المصري في ضوء مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠.

ومن اهم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ الارتقاء بالاقتصاد الرقمي. وهو عبارة عن التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة.

لذلك تم توقيع اتفاقية تعاون في مجالات دعم الاقتصاد الرقمي في الدول العربية بين مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بشأن التحول الرقمي، بمقر جامعة القاهرة. وصرحت خلالها الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، إلى أن هناك العديد من التوسعات في منافذ تقديم الخدمات الحكومية بالمراكز التكنولوجية لخدمة المواطنين بالمحافظات، حيث يبلغ عددها قرابة ٢٠٠ مركز حالياً و٩٠ مكتب سجل تجارى ونحو ٤٥٧١ مكتب صحة. بالإضافة الى أنه تم تفعيل منصة تقديم الخدمات الحكومية والتي يطلق عليها بوابة الحكومة المصرية **www.egypt.gov.eg** متضمنة ٧٥ خدمة، كما أنه من المقرر إطلاق الإصدار الرابع في ديسمبر ٢٠١٨، المصمم لتفعيل قبول بطاقات الدفع الإلكتروني للخدمات المتاحة عليها، بالإضافة إلى إطلاق منصة تقديم خدمات المحمول "تطبيق خدمات مصر" ويتوافر به حاليا نحو ثلاثين خدمة.

واكد وزير الاتصالات، أن الصادرات الرقمية جزء أساسي من استراتيجية القطاع تسعى الوزارة إلى بناء كوادر أكثر في هذا المجال من أجل تقديم هذه الخدمات والمنتجات الرقمية للأسواق التي تستهدفها، ويمكن تصديرها عن طريق مراكز إبداع التابعة للشركات العالمية والتي تقيمها في مصر، أو عن طريق تصدير موارد بشرية إلى الأسواق المحيطة، أو من خلال برامج التعهيد والمطورين المستقلين.

وتعمل وزارة التخطيط على تطوير أداء الخدمات الحكومية وتبسيط اجراءات الحصول عليها وتطوير ورفع كفاءة الجهاز الإداري في جميع قطاعات التعامل مع المواطنين وذلك من اجل تقديم خدمة أفضل وأسرع للمواطن وتحقيق الشفافية والنزاهة في الجهاز الحكومي والذي يعد أحد محاور استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠. لذلك أعلنت وزارة التخطيط عن ٧ خدمات ضمن محور تحسين الخدمات الحكومية والذي يأتي ضمن خطة الإصلاح الإداري، تضمن عدد من الخدمات الجماهيرية التي تندرج تحتها مجموعة من المشروعات وهي:

١- ميكنة تسجيل المواليد والوفيات.
٢- النظام المركزي للتطعيمات.
٣- خدمات الإدارة المحلية بدواوين العموم.
٤- خدمات الإدارة المحلية بالأحياء والمدن.
٥- تطوير نظم وحدات ونيابات المرور، تطوير خدمات مصلحة الشهر العقاري والتوثيق.
٦- بوابة الحكومة المصرية واستخدام القنوات البديلة، خدمات البوابات الحكومية.
٧- التنسيق الإلكتروني، خدمات مصلحة الأحوال المدنية.

وأخيرا فان مصر تتميز بكثير من الفرص الاستثمارية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فهناك العديد من القوانين الجديدة والتي تسهل الاستثمار خاصة بالمناطق التكنولوجية منها منح إعفاء ضريبي يصل إلى ٥٠ % للمستثمرين بالمناطق التكنولوجية الـ ٤ في برج العرب، وأسيوط، ومدينة السادات، وبنى سويف. كما أن هناك ٣ مناطق أخري بصدد افتتاحها في الفترة القادمة بأسوان ودمياط ومدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة.

كما قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالاستعانة بـ"بيت خبرة عالمي" لتقييم مشروعات القطاع المطروحة وعلى رأسها المناطق التكنولوجية. حيث أن الوزارة تعمل على جذب استثمارات جديدة، بهدف تنمية القطاع وخلق فرص عمل جديدة للشباب. وتقوم الوزارة بوضع استراتيجية احترافية للترويج للمناطق التكنولوجية. ترتكز على دعم الاستثمارات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتهيئة البيئة الملائمة لتنمية الصناعات الرقمية، وتوطين صناعة الإلكترونيات، ودعم الابتكار التكنولوجي، والتوسع في برامج احتضان الشركات الناشئة، ورعاية المبدعين. وجذب المستثمرين الجدد. وتدرس الوزارة الاستعانة بنموذج شبيه بالقرية الذكية، حيث تساهم فيه وزارة الاتصالات بنسبة ٢٠% وتمتلك بداخله عدداً محدوداً من المباني، ويعمل بداخله الآلاف من الشباب المصري المتخصص في التكنولوجيا داخل كبريات الشركات التكنولوجية العالمية.

٢- الشمول المالي ودوره في الاقتصاد القومي:

تضــع الدولة حالياً الشـــمول المالي على رأس أولوياتها لما له من دور إيجابي في تحقيق النمو الاقتصــادي، خاصــة فيما يتعلق بتحويل الاقتصــاد غير الرســمي إلى اقتصــاد رســمي مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي ومن ثم دعم معدلات نمو البلاد خاصـــة وأن ٨٠% تقريباً من الشــركات متناهية الصــغر والصــغيرة والمتوســطة تعمل في القطاع المالي غير الرســمي، كما يدعم الشــمول المالي التوجه للاقتصــاد غير النقدي الذي يتيح مزايا عديدة، أهمها خفض التكاليف والأعباء المالية. ولا تقتصــر أهمية الشـــمول المالي على الجانب الاقتصـــادي فقط، بل له أثر إيجابي في تنمية المجتمع من خلال الاهتمام بالفئات المهمشة مثل الفقراء ومحدودي الدخل.

ويعد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصــاء لتنفيذ التعداد الاقتصــادي، والذي ســيبدأ العمل الميداني به وجمع البيانات مطلع أكتوبر المقبل ولمدة ٦ أشـهر، ينتهي في مارس ٢٠١٩ بتكلفة تبلغ ٨٠ مليون جنيه شاملة كل التجهيزات للتعداد وأجور العاملين به والبالغ عددهم نحو ١٠٠٠ باحث وموظف.

ويعد التعداد الاقتصادي المقبل الذي يعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو أول تعداد اقتصــادي إلكتروني ســيتم تنفيذه باســتخدام التابلت، وتبلغ تكلفته ٨٠ مليون جنيه، وســتعلن نتائجه خلال يونيو ٢٠١٩. ومن أهم أهدافه حصر الاقتصاد غير الرسمي لضمه للاقتصاد القومي والاستفادة به.

ويســعى البنك المركزي ووزارة المالية، إلى إصــدار إجراءات وتشــريعات لضــم الاقتصـــاد غير الرســمي، إذ أطلق البنك المركزي مبادرة الشــمول المالي، والتي تســتهدف جذب المصــريين للتعامل داخل القنوات الشــرعية المتمثلة في البنوك، وتغيير ثقافتهم في التعاملات المالية، ما يســهم في دمج الاقتصـــاد غير الرسمي في الرسمي. أما وزارة المالية، وضــعت خطة ضــريبية ميسرة لضــم الاقتصــاد غير الرســمي تشــمل العديد من الحوافز، وتضــمنت الخطة بالترويج لترســيخ ثقافة المعاملات المالية إلكترونياً والقضــاء على ثقافة المدفوعات النقدية الموجودة في الأســواق، والتي تمثل العائق الأول أمام كشــف حجم الاقتصــاد غير الرســمي وضــمه للمظلة الرســمية، ثم تســهيل الإجراءات الضــريبة على المجتمع الضــريبي وذلك عبر العديد من الآليات أبرزها وضــع نظام مبســط وميســر لتطبيق ضــريبة القيمة المضـــافة على الصـــناعات الصــغيرة ومتناهية الصــغر. كما تســتهدف الوزارة تحويل منظومة العمل في الضــرائب للنظام الإلكتروني للتيسير على المجتمع الضريبي والمواطنين.

أن المشكلات التي تواجه القطاع غير الرسمي ليست تمويلية فقط وإنما تسويقية أيضا، ومن بين الحوافز التي يقدمها القانون للاقتصــاد الغير رســمي إذا انضــم للقطاع الرســمي هو الحصــول على تمويلات بفائدة أقل من التي يحصل عليها حاليا بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية كبيرة.

وتســـعى الدولة للتحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد، وإنشـــاء المنظومة الوطنية لبطاقات الدفع. وأنه قد تم مراعاة تصـــميم البطاقة أن تكون متعددة التطبيقات لإمكانية اســـتخدامها في صـــرف الدعم النقدي والعيني مســـتقبلاً، وذلك عن طريق التحول الرقمي للمدفوعات والمتحصـــلات الحكومية، وهذه المنظومة ستبدأ في العمل بنهاية العام الحالي.

ولقد وافق المجلس القومي للمدفوعات على إحالة "مشـــروع قانون تنظيم وســـائل الدفع غير النقدي" إلى مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات الدســـتورية اللازمة بشـــأن العرض على مجلس النواب، ووافق أيضـــًا على الاعتماد على منظومة دفع ذات علامة تجارية وطنية في المدفوعات الحكومية وأعمال صرف الدعم في صورتيه العينية والنقدية، مع الاستعانة بالخدمات الاستشارية اللازمة لتنفيذ المشروع، وقرر أيضـــًا مد العمل بقرار إعفاء المواطنين من المصـــروفات الخاصـــة بفتح حســـاب لخدمات الهاتف المحمول، وخفض المصروفات الخاصة بخدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول بنسبة ٥٠% حتى نهاية مارس ٢٠١٩.

٣- مستقبل العلاقات المصرية الصينية:

افتتحت يوم الإثنين ٣ سبتمبر قمة بكين ٢٠١٨ لمنتدى التعاون الصين - أفريقيا (فوكاك) والذي شارك فيه الرئيس عبد الفتاح السيسي، ولمدة ٤ أيام، بالعاصمة الصينية بكين.

ترجع العلاقات بين كل من مصر والصين إلى عقود وسنوات طويلة بدأت منذ تولي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الحكم، حيث شهدت البلدين العديد من الزيارات الرسمية والمواقف الدولية التي ساعدت على توثيق العلاقات بين القاهرة وبكين.

وتعتبر مصر ثالث أكبر شريك تجاري إفريقي للصين، حيث بلغ حجم التجارة بين الدولتين نحو ١٠,٨٧ مليار دولار عام ٢٠١٧، بينما بلغ عدد المواطنين الصينيين الذين يزورون مصر ٣٠٠ ألف مواطن وهو أعلى معدل شهدته البلدين عام ٢٠١٧.

ولقد استعرض تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية العلاقات المصرية الصينية كنموذج فريد من العلاقات وصل لدرجة استثنائية بين البلدين لاسيما بعد افتتاح قناة السويس الجديدة في عام ٢٠١٦، وفقا لرأي خبير في العلاقات الصينية-الشرق أوسطية في جامعة كولومبيا. وقال إن قناة السويس هي التي تجعل علاقة مصر استثنائية بالصين، موضحا أن الممر الملاحي يقع في قلب طريق الحرير، والذي يعتبر دعامة لمبادرة الحزام والطريق. وبدأت مبادرة طريق الحرير في الأصل كمشروع اتصال أوروبي آسيوي قبل أن تتحول إلى مصطلح شامل لكل سياسة الصين الخارجية تقريبًا. وبيد أن فكرة طريق الحرير البحري الأصلي ركزت تحديدًا على طرق الشحن بين أوروبا والصين.

وأشارت المجلة الأمريكية إلى تصريح مسؤول مصري لوكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عام ٢٠١٧ بأن الصين هي أكبر مستثمر حالي في قناة السويس، في حين تقوم مجموعة «تيدا» الصينية بتطوير منطقة اقتصادية خاصة في المنطقة.

أن من بين المساهمات الكبيرة أيضا ذات الدلالة على التعاون المصري الصيني، مشروع العاصمة الإدارية الجديدة وهي الخطة الطموحة التي يرغب الرئيس السيسي في تنفيذها، وكان هذا التوجه العملاق في حاجة إلى توجيه اهتمام المستثمرين الأجانب منذ الإعلان عنه في ٢٠١٥. حيث وافقت البنوك الصينية على إقراض الغالبية العظمى من ٣ مليارات دولار المطلوبة لبناء منطقة الأعمال المركزية في العاصمة الإدارية.

وخارج العاصمة الإدارية دعمت بكين العديد من مشروعات الدولة المصرية بما في ذلك صناعة النسيج وإعادة تشكيل وجه القاهرة بمشروعات استثمارية حيوية. ووفقا لما أشارت إليه المجلة الأمريكية

فإنها أشارت في نهاية تقريرها إلى أن تدفق المستثمرين الصينيين على مصر سيتبعه كذلك وجود استثمارات أخرى مباشرة من اليابان وروسيا ودول أخرى، وفقا لرأي خبير العلاقات المصرية الصينية.

وشهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر والصين خلال الـ ٦ سنوات الماضية تطورا كبيرا، فقد زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة الأخيرة. وتطور التبادل التجاري بين البلدين حيث كان ٣,١٩ مليار دولار في ٢٠٠٦، وزاد التعاون لـ ٤ مليارات دولار في ٢٠٠٧ وارتفع في عام ٢٠١٠ إلى ٧ مليارات دولار ووصل في عام ٢٠١٧ إلى ١١ مليار دولار. وتتركز الاستثمارات الصينية في مصر في القطاع الصناعي وتكنولوجيا المعلومات وإقامة المناطق الاقتصادية.

وقّع الفريق مهاب مميش، رئيس هيئة قناة السويس ورئيس الهيئة العامة الاقتصادية لمنطقة قناة السويس، خلال زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي للعاصمة الصينية بكين على ٣ اتفاقيات مع الشركات الصينية، بإجمالي استثمارات تصل إلى ١,١ مليار دولار. تلك الاتفاقيات هي مشروع منطقة مجموعة "شاوندونج روى" للمنسوجات ومشروع "تاى شان" للألواح الجبسية، ومشروع "شيامن يان جيانج" لتصنيع المواد الجديدة، وإنشاء معمل تكرير ومجمع البتروكيماويات بمحور قناة السويس.

وفيما يتعلق بمبادرة "الحزام والطريق" التى أطلقها الرئيس الصيني، أشار الفريق مميش إلى أن أسرع قناة تصل بين الشرق والغرب هي قناة السويس، وقال: "نجحنا في اختصار زمن العبور من ٢٢ ساعة إلى ١١ ساعة فقط بمعدل ٥٠%، وهو ما يساعد على عبور السفن العملاقة من قناة السويس والأجيال القادمة من السفن العملاقة".

رابعاً

أهم ملامح بعض أنشطة البنك

١- مساهمات البنك على المستوى الإجمالي:

إجمالي عدد الشــركات التي يســاهم فيها البنك ٩٨ شــركة بقيمة اجمالية تبلغ نحو ٢٦,٦ مليار جنيه في تاريخ ٢٠١٨/٨/٣١ منها عدد ٤ شركات تحت التصفية وتتنوع استثمارات البنك في العديد من الأنشطة الاقتصادية والصناعات المختلفة حيث تتوزع مساهمات البنك على عدد ١٣ قطاع (نشاط).

أولاً: الأهمية النسبية لعدد الشركات التي يساهم فيها البنك ومتداولة بالبورصة موزعة طبقا لقطاعات الأنشطة الاقتصادية:

- تتميز محفظة مساهمات البنك المدرجة والمتداولة بالبورصة بالتنوع الاقتصادي، حيث يغطي نشاطها تسع أنشطة من نشاطات الاستثمار المختلفة.
- يحتل قطاع الأسمدة والتعدين وقطاع مواد البناء الأهمية النسبية العظمى في محفظة مساهمات البنك، يليها قطاعي التكنولوجيا والطيران والبنوك.

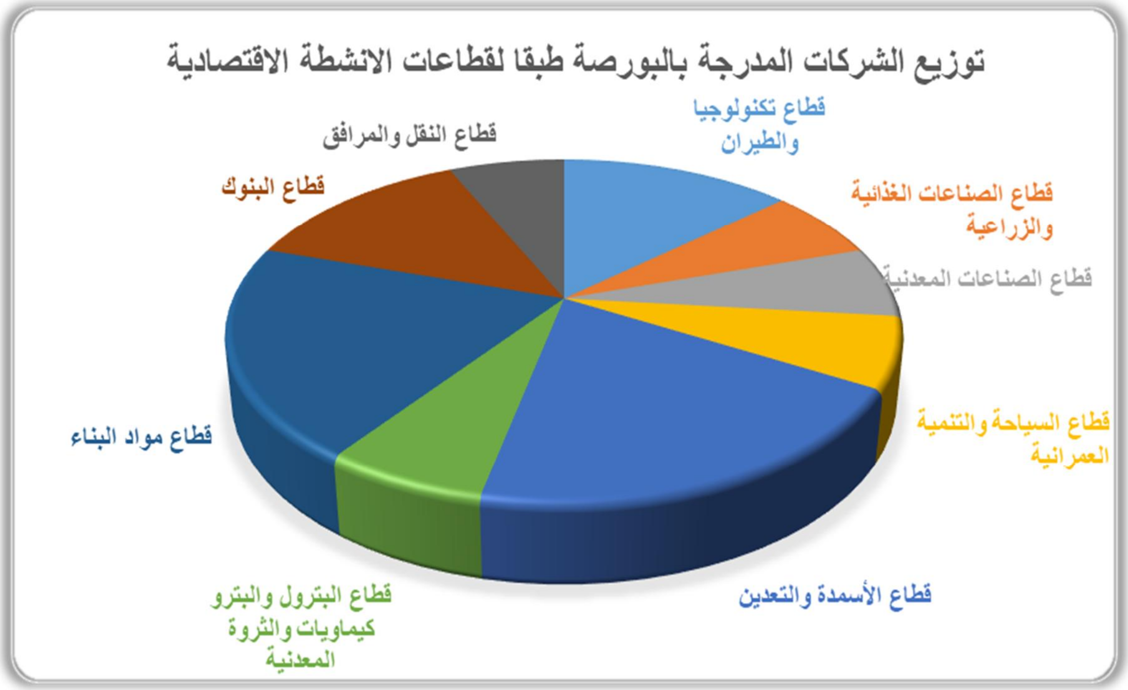

ثانياً: توزيع الأهمية النسبية للشركات المشتركة خارج مصر طبقاً لقطاعات النشاط الاقتصادي:

- **يحتل الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية والزراعية الأهمية النسبية القصوى للاستثمار خارج مصر وتتركز جميعها في الدول العربية.**
- **يليها نشاط الخدمات المالية غير المصرفية ثم الخدمات المالية المصرفية.**

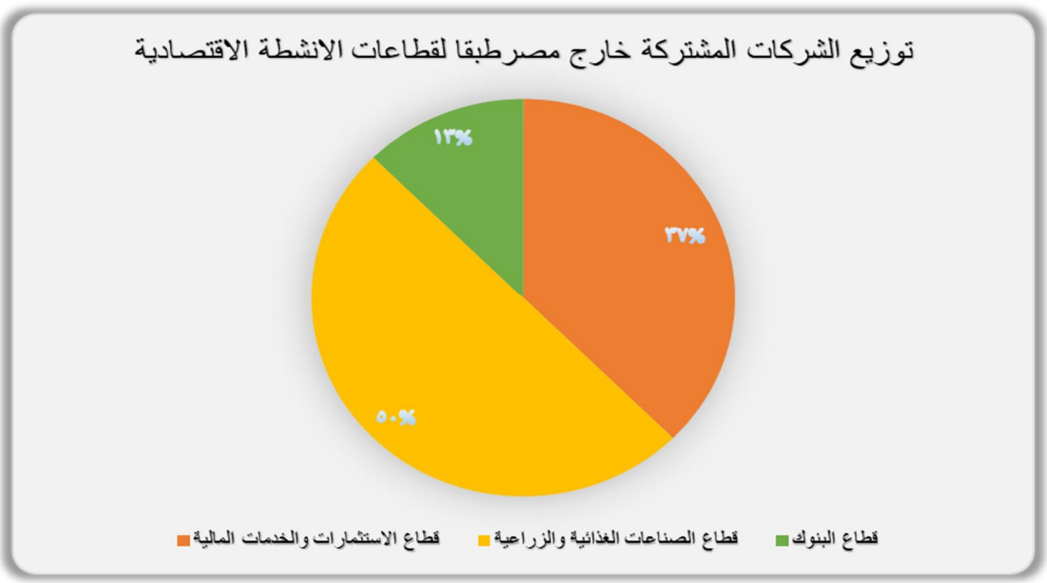

ثالثاً: توزيع الأهمية النسبية للشركات العربية داخل مصر طبقاً لقطاعات النشاط الاقتصادي:

- **يتركز نشاط الشركات العربية التي يساهم فيها البنك وتزاول نشاطها داخل مصر في قطاعي الاستثمارات والخدمات المالية، وفي قطاع الأدوية.**

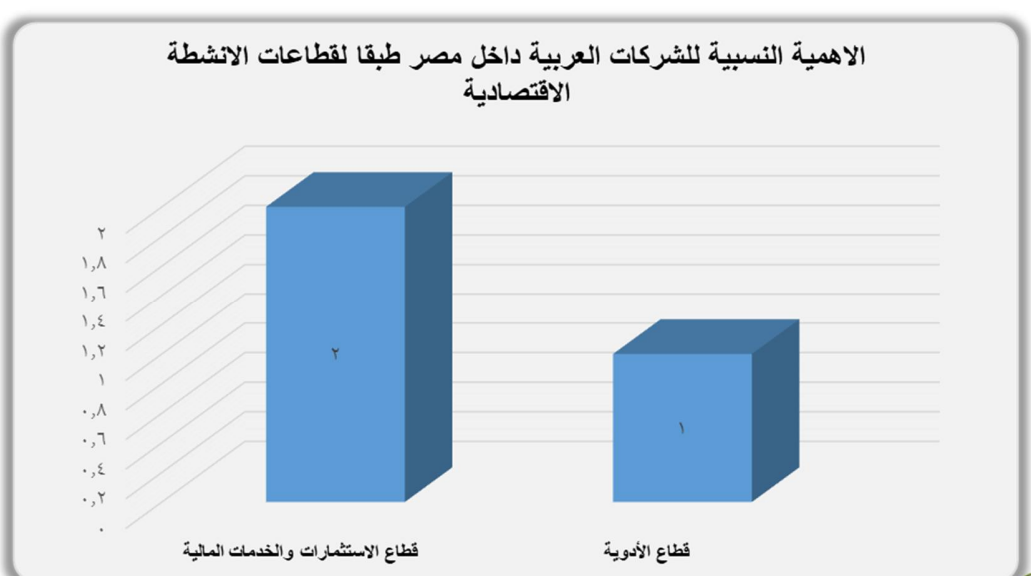

٢- الأوراق المالية:

- يسعي بنك الاستثمار القومي لتعظيم عوائد استثماراته سواء عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات أو الاستثمار في بورصة الاوراق المالية، حيث بدأ البنك نشاطه في البورصة منذ عام ١٩٩٧م.
- تتنوع أنشطة الإدارة العامة للأوراق المالية بين الاستثمار في محافظ الأوراق المالية والاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار بأنواعها المختلفة، متابعة تحصيل عوائد استثمارات البنك وعوائد الأسهم المرهونة كضمان لقروض البنك لبعض الشركات وإعادة استثمارها، الحفظ المركزي (بالبنك، مصر للمقاصة، البنك المركزي المصري)، تنفيذ قرارات البيع والشراء لاستثمارات البنك المالية بغرض الاحتفاظ.
- بالنسبة لنشاط الاستثمار في محافظ الأوراق المالية يمتلك البنك حالياً عدد (٨) محافظ للأوراق المالية – بغرض المتاجرة، لا يقوم البنك بإدارتها بنفسه وإنما يعهد إلى شركات متخصصة في هذا الشأن لإدارتها بأعلى قدر من الكفاءة والاحترافية لتقليل المخاطر وتعظيم العائد.
- تحصل شركات الإدارة (لمحافظ الأوراق المالية المملوكة للبنك) على مقابل يتمثل في اتعاب إدارة – اتعاب حسن الأداء في حالة تحقيق معدل عائد يفوق معدل عائد المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية (مقياس الأداء).
- وتتضمن العوائد الناتجة من تلك الاستثمارات فروق تقييم الأسهم بخلاف التوزيعات والارباح الرأسمالية الناتجة عن عملية بيع الأسهم.
- الشكل التالي يوضح تطور اجمالي استثمارات البنك في محافظ الأوراق المالية خلال الخمس سنوات الأخيرة مقارنة بسنة الأساس ٢٠١٢/٢٠١٣:

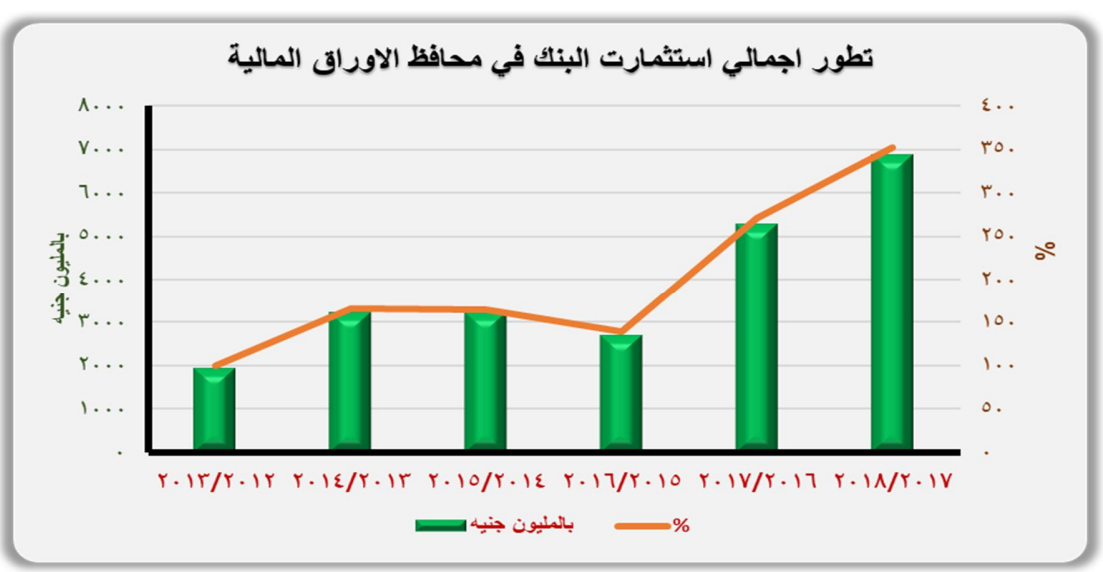

للحصول على جميع مطبوعاتنا يرجى الاتصال
بالإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار

بنك الاستثمار القومي
National Investment Bank